متابعة حالة

الفوضى تشعل فرنسا

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 3 تموز/ يوليو 2023

تعيش فرنسا هذه الأيام حالة من الفوضى المستمرة بعد مقتل القاصر الفرنسي، نائل المرزوق، لكن يبدو أنّ حقيقة المشهد هي أبعد من مجرد مقتل فتى على يد الشرطة الفرنسية.

بخصوص الوضع بفرنسا وباختصار كبير:

1- الاحداث الجارية خاصة بعد مقتل الشاب نايل ذو 17 عشرة عاما، وذو الأصول العربية الجزائرية، على يد الشرطة الفرنسية في احدى ضواحي باريس، مهما كبرت وتشعّبت فستبقى محدودة لأنها اعمال غضب لا وجهة سياسية لها. لكن بالمقابل يمكن ان تفسر لنا كمتابعين العديد من المسائل أولها انها كشفت زيف الادعاءات الغربية والفرنسية تحديدا حول احترام حقوق الانسان والحريات وخاصة حرية التعبير والتظاهر المكفولين بالدستور الفرنسي (دستور الجمهورية الخامسة لعام 1958).

2- وصف الإعلام الغربي الأمر بالقول إنّ "الثورة في هواء فرنسا"، لا سيما وأنّ المشهد هو أبعد من مجرد مقتل فتى على يد الشرطة، بل يمكن اعتبار أنّ هذا الحادث كان بمثابة الفتيل الذي أشعل غضباً هائجاً لفترة طويلة بين الفرنسيين، أسبابه متوفرة وحاضرة دائماً ضمن مسارات اجتماعية واقتصادية وسياسية .

3- من هذا المنظور يتمّ قتل شاب عربي في باريس، بينما يتعرّض العرب في كل مكان في الغرب إلى إجراءات عنصرية مشبوهة لا تليق أبداً بمن يدّعي الحرص على حقوق الإنسان وعلى حريته والمساواة بين أبنائه، وإن تكن هذه النظرية عن الغرب قد سقطت لدى كلّ المتابعين الحقيقيين، وانقشع ضباب ادّعاءاتهم بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وظهرت حقيقة منطلقاتهم للحكم والعلاقات بين الدول والشعوب. وما التظاهرات والاحتجاجات على قتل شاب عربي إلا محاولة للترويج لوهم المساواة بين المواطنين، بينما يعاني العرب في فرنسا، وعلى مدى عقود، من عنصرية قاتلة وإهمال متعمّد للأحياء (خاصة في الضواحي) والمدارس والخدمات لكلّ من هو عربي، ليس في فرنسا فقط وإنما في الغرب بشكل عام.

التراكمات سببها السياسات الخاطئة:

4- الشعب خرج مطالبا بإصلاحات في العمق أثناء التظاهرات ضد رفع سن التقاعد، خلال الشهور الماضية، تابع العالم بأسره مشاهد التظاهرات والإضرابات العمالية التي شلّت البلاد، وشاهد مقاطع الشغب والتخريب في المدن الفرنسية، ناهيك عن صور جبال النفايات المتعفنة، التي تكدست لأيام في شوارع العاصمة باريس. هذا الغضب الشعبي لم يأت من فراغ، بل كان نتيجة توقيع ماكرون على قانون تعديل نظام التقاعد الفرنسي، يرفع بموجبه سن التقاعد الوطني من 62 إلى 64. وأدّى التعديل الذي لا يحظى بشعبيةٍ كبيرة في فرنسا إلى احتجاجات غير مسبوقة في البلاد، بشكل شبه أسبوعي، بلغت ذروتها في 7 آذار/مارس الماضي، مع أكثر من 1.3 مليون متظاهر، وشهدت توتراً واحتقاناً كبيراً بين المشاركين وقوات الشرطة والأمن الفرنسية. كما شكّل التحدي الأضخم من نوعه الذي يعيشه ماكرون بعد احتجاجات "السترات الصفراء" عام 2019. في حينها، واجهت فرنسا أزمة أشدّ قسوة وأكثر عنفاً، عرفت وقتئذٍ باسم أزمة "السترات الصفراء" حين قرّرت الدولة رفع أسعار الوقود فأضرب السائقون، وباشروا احتجاجاتٍ بدأت سلمية، وتحولت إلى العنف، مع سلبية في التعاطي الرسمي معها.

5- بسياساته تسبّب ماكرون بتفاقم التوتر في البلاد وتأجيج الخلافات في المجتمع الفرنسي. من المرجح أنّ المضي بتعديل نظام التقاعد سيتواصل، لكنه سيوسع الفجوة بين المواطنين والنخب الفرنسية، وسيزيد من نسبة الاستياء الشعبي ضد حكومة البلاد، لتتعمّق الأزمة الاجتماعية التي تغرق فيها البلاد، وتصبح قابلة للاشتعال مع أي حدث.

6- في المقابل، تقرر السلطة السياسية الفرنسية مدعومة بالتوجيه الأمني اليوم وفي خضمّ اشتعال الشارع، في قراءة للمشهد الحالي وسياقه، استغلال الأحداث وتركها تأخذ مجراها وتمتدّ لتحقيق أهداف سياسية واضحة. فلم نرى قرارا يريح الشارع الغاضب ولو قليلا مثلا بإعلان القبض على الشرطي الذي قتل الشاب المراهق او التحقيق معه او احالته على المحاكمة، بل كل ما يروج له منذ أيام هو التقرير الاولي للشرطة نفسها المليء وفقا لبعض المتابعين بالمغالطات والتضليل وطمس للحقائق الموثقة بشريط الفيديو الذي صوّر عملية القتل والذي كان سببا رئيسيا في انفجار الشارع.

أزمة حكم أم أزمة نظام في فرنسا؟

7- الاجماع على عدم شعبية ماكرون من اليسار واليمين والوسط. وتبدو الفوضى التي ضربت فرنسا، بمثابة استعراض لمشكلات أعمق يعانيها "النموذج" الفرنسي. وحول ذلك، لفتت صحيفة "فايننشال تايمز "البريطانية، إلى أنه مع انتشار الغضب في فرنسا، قد يكون الوقت قد حان لإعادة التفكير في نظام البلاد الرئاسي. وبعد 20 عاماً من العيش في فرنسا، فإنّ الافتراض الفرنسي يقول إنه بغض النظر من يُنتخب كرئيس فهو شرير، والدولة بدلاً من أن تكون منقذتهم، تقمعهم، وفقاً للصحيفة. وأوضحت الصحيفة أنّ ما فعله ماكرون زاد خطر من أن تصبح فرنسا مثل بريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا، أن تنتخب من هو شعبوي، وبالتالي تصبح ماري لوبان رئيسة للبلاد في العام 2027. وأكدت أنه لا يجب أن تستمر فرنسا على هذا النحو، مشددةً على ضرورة "إنهاء الجمهورية الخامسة، والنظام الرئاسي."

8- في الانتخابات البرلمانية التي جرت العام الماضي، فشل تيار ماكرون في الحصول على أغلبية، وهو ما استدعاه لاستخدام القوة القاهرة الدستورية المعروفة في فرنسا باسم المادة 49.3 لدفع قانون تعديل النظام التقاعدي. ولكن يبدو أنه لم يأخذ في الاعتبار العواقب المترتّبة على ذلك، والتي تشير أدلة كثيرة إلى أنها لن تتأخّر، ومنها ما يبديه الفرنسيون من احتجاجاتٍ ذات طابع عنيف ضد القانون.

9- يبدو أنّ جذوة الغضب المشتعلة في الشارع الفرنسي لن تنطفئ في الوقت القريب، مع تراكم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والطبقية التي تشهدها البلاد. وكانت صحيفة "واشنطن بوست "الأميركية، قد أشارت إلى الاحتجاجات الماضية في فرنسا، مؤكدةً أنّ الغرب يمر بعصر شعبوي شبيه بالعصر الديمقراطي الاجتماعي

الذي حدّد القرن العشرين. وأشارت الصحيفة إلى أنّ النخب الغربية افترضت أنها "يمكنها تجاوز هذه العاصفة الشعبوية"، إلا أنّ الوضع الراهن "سيتطلب التكيف أكثر بكثير من الصبر، سيتطلب تغييراً حقيقياً وجوهرياً." هذه السياقات على اختلاف أسبابها، تعبّر عن أزمة عميقة تعيشها فرنسا. وعلى الرغم من أنّ الاحتجاجات الشعبية والاضطرابات، وإن كانت ترتبط بأسباب مباشرة، مثل مقتل الفتى نائل مرزوقي، إلا أنها تزداد عنفاً عند كل محطة.

10- ترك الأحداث الجارية مع ضبطها على الأطراف سيسمح بتكبيل المجتمع الفرنسي أكثر ودفع جزء منه إلى مواجهة جزء آخر بات معروف الهوية والانتماء، ففي نفس الزمان، جاءت جريمة حرق المصحف الشريف امام مسجد ستوكهولم في يوم عيد الأضحى من قبل متطرف عنصري، لتغذية التوجه والسلوك الغاضب بتكوين خلفية لثورة الغضب لقتل الشاب الفرنسي، ومن جهتها يبدو انّ السلطات تعي أن هذا سيساعدها على تركيز النظر أكثر على هوية الجماعات الغاضبة.

11- اجتماع الأزمة الذي عقدته الحكومة الفرنسية البارحة أعطى توجيهات لا علاقة لها من حيث الأهمية والوجهة بالأحداث وتذكرنا بالإجراءات المكبلة للحريات التي اتخذت في صيف 2020. ولتأكيد هذا الاحتواء والقمع، تدرس الحكومة الفرنسية إمكانية طرح قانون تحت عنوان حماية الأطفال من تأثير السوشيال ميديا. وفي انتظار قانون يفرض موافقة الشرطة على فتح حساب على مواقع التواصل الاجتماعي والابلاغ به رسمياً، يبدو اننا امام منظومة فرنسية جديدة، ستنسف كل الادعاءات التي حكمت أوروبا لسنين طويلة باسم الحريات، وخاصة حرية التعبير والتي يبدو انها لم تكن سوى أداة حينها لمواجهة المد الشيوعي لا غير. اما اليوم فبات من الطبيعي العودة الى سياسة المراقبة والحصار والاحتواء الجدي لكل ما يمكن ان يشكل خطرا او تهديدا على مصالح السلطة وسياساتها.

12- سيشكّل هذا التوجه الجديد مزيد من "الفاشية المتأمركة" التي ستمسك بكل الصلاحيات تحت عنوان الحضر العام وربما حالة الطوارئ، والتي ستكون باب من أبواب القمع للمجتمع الفرنسي ويبدو انها ستمتد على مدار المساحة الأوروبية كلها.

13- يبدو اننا أمام متغير كبير يتجاوز الحدود الفرنسية ليشمل كامل أوروبا التي يظهر الان انها مقبلة على انتفاضات ومظاهرات واستهدافات وتحركات من قبل اليمين المتطرف المدعوم من قبل الاستخبارات الامريكية، والذي يبدو انه يجد في هذه الاحداث الوسيلة والمساحة لتحقيق الأهداف والانقضاض على السلطة، وفتح جبهات مواجهة مع الأطراف الأخرى ولو شكّل ذلك بابا لما اسماه احد السياسيين المتطرفين الفرنسيين" إريك زيمور، الذي صرّح بأنّ الاضطرابات في فرنسا يمكن اعتبارها بداية حرب أهلية وعرقية"، وهذا يعطي تصوراً عما يمكن أن تصل إليه ليس فقط فرنسا بل كل دول اوروبا في ظل تناقضاتها الاجتماعية والاقتصادية، وخيارات حكوماتها السياسية داخلياً وخارجياً.